Journal Of the Iraqia University (65-2) February (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

الدور الإقليمي في تعزيز الانقسامات وأثرها في أنعدام التوافق السياسي داخل العراق في ضوء القانون الدولي

م.د محمد علي أبراهيم خميس

كلية الرافدين الجامعة قسم القانون

The regional role in strengthening divisions and their impact on the lack of political consensus within Iraq in the light of international law

M.D. Muhammad Ali Ibrahim Khamis

doi 10.58564/MABDAA.62.2.2023.566

الملخص

إن موضوع الانقسامات واثرها على التوافق السياسي من المواضيع العالمية الهامة في الوقت الحالي نظرا لما يشهده العالم من انفتاح في المجالات شتى ولا سيما في المجال الاقتصادي التي تتعد المحرك الرئيسي والاساسي للعلاقات الدولية، وأن نظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط تعرض للتهديد المستمر وهو ما جعله لا يتصف بالاستقرار، وإنما بالتحول و التغير، وذلك بفضل التوازنات التي تفرضها التفاعلات الدولية والإقليمية المتفاعلة بين عناصر النظام الإقليمي والدولي. لذلك فإن أكثر المناطق التي تعرضت للتهديد تكون بين دول كبرى فاعلة ودول بطبيعة الحال صغيرة المساحة و غير فاعلة، بمعنى أن نظام توازن القوى يتعرض للتصدع من خلال انهيار دول كبرى تكون سببا في بروز وطغيان قوة دولة على حساب دولة أخرى أو من خلال قوى واعدة تكون وريثة لها. وتواتي هذه الدراسة لبيان اثر الدول الاقليمية على تعزيز الانقسامات واثرها في النظام السياسي**الكلمات المفتاحية: الدول الاقليمية، الانقسامات، توازن القوى**

Abstract

The issue of divisions and their impact on political consensus is one of the important global issues at the present time in view of the openness the world is witnessing in various fields, especially in the economic field, which is the main and fundamental driver of international relations, and that the balance of power system in the Middle East region has been exposed to constant threat, which has made it is not stable. Rather, through transformation and change, thanks to the balances imposed by the international and regional interactions interacting between the elements of the regional and international system. Therefore, most of the areas that are exposed to threat are between large, effective countries and countries, of course, that are small in size and ineffective, meaning that the balance of power system is exposed to cracks through the collapse of major countries that cause the emergence and tyranny of the power of one country at the expense of another country, or through promising powers that are Her heiress. This study seeks to demonstrate the impact of regional countries on strengthening divisions and their impact on the political system**Keywords: regional states, divisions, balance of power**

المقدمة

إن التحديات التي تعصف بالنظام الإقليمي العربي تتنوع فيما بينها فاختلاف الأنظمة العربية فيما بينها واختلاف توجهاتها، وغياب الديمقراطية والتقلبات السياسية المستمرة في بعض الأنظمة وسيطرة القيادات العسكرية أو الأنظمة الشمولية ، والتأثيرات الدولية جعلت من الخلافات والصراعات وحتى التأمر والتخندق في أكثر من محور ، كل ذلك شكل تحديات للنظام الإقليمي العربي، وأصبحت سمات بارزة لهذا النظام الإقليمي الذي غدا محشورا بين تيارين على طرفي نقيض : أحدهما وحدوي يريد دفع العمل العربي المشترك في اتجاه الحد الأقصى، أي قيام دولة فدرالية موحدة، والآخر قطري يريد جذب العمل العربي المشترك في اتجاه الحد الأدنى واختزاله ليكون مجرد آلة للتنسيق بين حكومات

مستقلة ذات سيادة ، فالتيار الوحدوي نظر إلى الدولة القطرية على أنها عقبة رئيسية في طريق الوحدة ، يتعين إزالتها وبناء دولة الوحدة على أنقاضها ، والتيار القطري نظر إلى التيار الوحدوي باعتباره مشروعا شخصانيا لزعامات قطرية ، تتخفى وراء شعارات قومية من أجل تحقيق طموحاتها في التوسع والهيمنة ويمر النظام الإقليمي العربي بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة في أزمة سياسية بالغة الدقة تمزق وتنافر، خلافات بينية، ضعف وترهل بلغ في بعض دوله حد الإنهاك وفي أخرى حد الدول الفاشلة ، ولقد قادت الهشاشة والضعف البنيوي إلى انهيار شبه كامل، حيث غاب التفاعل، وضرب بعرض الحائط بالعلاقات البينية ، وبالمشتركات الثقافية والتاريخية التي تميز النظام الأقليمي العربي، وبلغ التفكك والتنافر في السياسات والمصالح درجة غير مسبوقة، تقلص معها العمل العربي المشترك إلى حدوده الدنيا ، وبدأ التركيز على مصلحة الأنظمة الخاصة، ولا شك أن وصول النظام الإقليمي العربي لهذه الحالة لم يكن وليد فراغ ، بل هو ناتج عن تحديات داخلية سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وغيرها ، كما أنه ناتج عن تحديات أخرى فرضها النظام العالمي الجديد بكل أبعاده ومصالحه ، وقد أدت هذه المتغيرات والتحديات إلى العديد من النتائج السلبية على أداء النظام السياسي في العراق، ولاسيما التدخلات من قبل الدول المجاورة مثل ايران وتركيا والسعودية، وساهمت الثروة النفطية في استقطاب الدول في التدخل في تعزيز الانقسامات وذلك طمعا بالثروة النفطية، وسنبين في هذه الدراسة الدور الاقليمي للدول الاقليمية في العراق والتحديات الاقليمية للدول المجاورة بصورة عامة ودول المنطقة في تعزيز الانقسامات السياسية في العراق.

اولا : أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في محاولة تمكين صانع القرار السياسي العربي في التعرف على جميع الاختلالات في توازن القوى الدولية وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط ، إلى جانب أن الدراسة تفيد في توضيح تطور وشكل النظام الإقليمي على ضوء الثورات العربية وتفيد الدراسة المختصين في مجال المعرفة السياسية نحو تغير مسار أبحاثهم ودراساتهم للوقع الدولي الجديد.

ثانيا : أهداف الدراسة

سنحاول في هذه الدراسة ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها حيث يعد صراع القوى في الشرق الأوسط، إنما هو صراع له جذور وثوابت تاريخية حيث تسعى كل تلك الدول الى تحقيق مصالحها وفرض إرادتها على ما عداها من الدول الشرق أوسطية المنافسة لها، ولا سيما بعد ثورات الربيع العربي وبروز نسق إقليمي متعدد القوى شرق أوسطية إلا انه يبقى قيد التشكيل، ومن ثم فهذه المرحلة تعتبر انتقالية لتشكل نسق إقليمي جديد من حيث شكل وطبيعة التفاعلات والتحالفات وموازين القوى النسبية بين مختلف القوى الشرق أوسطية، والتي منها قوى فاعلة غير عربية كإيران، وتركيا، الى جانب ذلك هناك قوى عربية فاعلة مثل المملكة العربية السعودية ومصر .

ثالثا : مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في الآثار التي تترتب على اختلال توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣) وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية : – كيف أثر انهيار القوة العراقية كقوة إقليمية منافسة في صعود قوى إقليمية (كإيران وتركيا وإسرائيل) وتحديدا في فترة ما بعد سقوط بغداد من عام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١١) ؟ وما دور القوى الخارجية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية باختلال توازن في العراق بعد ٢٠٠٣؟

رابعا: فرضية الدراسة

الاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣) أدى إلى اختلال في توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط بسبب إن العراق كان يمثل قوة إقليمية منافسة. واندلاع الثورات العربية عام (٢٠١١) من المتوقع أن يعيد رسم خريطة جديدة لتوازن القوى في المنطقة.

خامسا : منهجية الدراسة

فرضت طبيعة الدراسة على الباحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي – من خلال الاستقراء والاستنباط لمجريات الأحداث وتحليلها ووضعها وصولا إلى نتائجها واستشراف مستقبلها .

سادسا : هيكلية الدراسة

من أجل الاحاطة بتفاصيل البحث،وتحقيق الاهداف المرجوة من هذه الدراسة قسمنا البحث الى مطلبين ، تناول في المطلب الاول الدور الاقليمي للدول الاقليمية في العراق وتناول في المطلب الثاني التحديات الاقليمية في العراق .

المطلب الأول الدور الاقليمي في العراق

يعد العراق من الدول التي تمتلك تجربة طويلة في بناء المؤسسات السياسية ولها دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي، الا أن تغيير النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ أفرز حقائق ومتغيرات اختلفت كثيرا ما سبق من فلسفة وأهداف سياسية لنظام الحكم في العراق على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك بتأثير التغيير الكبير لمسار القرار السياسي ولعب الأدوار الخارجية، والمقصود هنا تغيير فلسفة وعقائد صانع القرار السياسي في العراق ودور القوى الكبرى ودول الجوار وتأثيرهما على منهج اتخاذ القرار السياسي والسلوك الخارجي للدولة العراقية مما ادى إلى تغيير كبير في أهداف وأدوات وأدوار العراق مستقبلا. أن تغيير النظام السياسي العراقي في عام ٢٠٠٣ إدى إلى تبدل السياسة الخارجية العراقية من دائرة المركزية والتفرد بالسلطة وبعد ما تم إعادة هيكلة الدولة العراقية بمؤسساتها السياسية وقيام سلطة تشريعية وحكومة منتخبة وقضاء مستقل وتعددت مراكز القوة المؤثرة في الساحة السياسية متمثلة بالأحزاب السياسية والنخب السياسية والثقافية والدينية المختلفة والمنظمات المدنية والنشطاء السياسيين وحرية الاعلام والفضائيات والتظاهر السلمي لتحقيق مشاركة سياسية سليمة لمجموع الرؤى المجتمعية مما سيوسع قاعدة بيانات الإستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية العراقية التي تتقيد بمعطيات الآوضاع الداخلية للبلاد ومتغيرات النظام السياسي، لاسيّما وأن أي تغيير على هذين العاملين سيؤثر على حرية حركة العراق خارجيا، لهذا وجدت الدولة العراقية نفسها بمواجهة العديد من التحديات سواءً الداخلية او الإقليمية او الدولية (النعيمي، ٢٠٠٩)

الفرع الأول العراق في المعادلة الاقليمية الايرانية والخليجية

أخذت استراتيجية إيران في العراق بُعدًا جديدًا مع التطورات التي شهدها بعد العام ٢٠٠٣، وهي التطورات التي قادت إلى تحولات جوهرية في بنية السلطة والهوية وأوجدت تغييرًا في الجغرافيا السياسية، ومسارات ونهج اللاعبين السياسيين في منطقة الشرق الأوسط. إن ما شهدته الساحة العراقية من حضور شيعي– وكردي في بناء السلطة وزوال البعث، قد صبّ في مصلحة إيران، ووفر لها فرصة للنفوذ وتعزيز الدور الإقليمي. لا تأتي الاستراتيجية الإيرانية في العراق محكومة بالتطورات الداخلية، والصراعات بين مختلف القوى السياسية العراقية فقط، بل تأتي مصوغة أيضًا تبعًا لنفوذ وحضور القوى الدولية واللاعبين الإقليميين (يوسف، ٢٠٠٩)، ولعل ذلك يقف بصورة أساسية كعامل محوري في صياغة استراتيجية سياسية أمنية إيرانية تجاه العراق. عقب سقوط نظام صدام، أصبح حضور الشيعة على رأس هرم السلطة أولوية لدى الجمهورية الإسلامية، وهي الأولوية التي جعلت الاستراتيجية الأساسية لإيران في التأثير على الأحداث في العراق منذ الغزو الأميركي، تقوم على دعم حلفائها في المؤسسة السياسية العراقية. ولتحقيق ذلك، أيدت إيران العملية السياسية في العراق، ودعمت طموح حلفائها السياسيين بصورة معلنة. ومع ذلك، بقيت الحال في العراق بالنسبة لإيران كما كانت بعد الانسحاب الأميركي ومشابهة لما قبله، في النظر إلى أن هذه التطورات تمثل فرصة لدور ومستقبل إيران وتهديدًا لأمنها القومي في الوقت ذاته.تاريخيًا، لعب العراق دورًا مهمًا فيما يتعلق بأمن إيران، وما زالت هذه الأهمية قائمة إلى اليوم في العلاقة التي حكمتها حرب شرسة وإرث من المواجهة والعداء. وما زالت مقولات: "العرب والعجم"، "السنة والشيعة" سببًا للخلاف والتناحر. (النعيمي، ٢٠٠٩)بداية تقدم (داعش) في العراق أعلنت إيران عن استعدادها للتدخل العسكري في العراق لمواجهته وفي الثالث من أيلول ٢٠١٤ شنت مقاتلات إيرانية ضربات على تنظيم داعش في شرق العراق وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الامريكية إن الغارات الجوية التي شنها الإيرانيون بواسطة طائرات (فانتوم اف –٤) لم تكن بتنسيق مع الولايات المتحدة الامريكية وأن الحكومة العراقية هي التي تنسق الضربات الجوية التي تشنها دول مختلفة ضد داعش وجاء التأكيد على هذا الخبر على لسان مساعد الأركان العامة للقوات المسلحة الايرانية العميد جزائري (النعيمي، ٢٠٠٩)بعد دخول داعش إلى العراق عام ٢٠١٤ كان أبرز الخيارات وأولها لإيران هو الدعم العسكري غير المباشر للقوات العراقية وقد تحدث عن هذا الخيار العميد مسعود جزائري رئيس هيئة الاركان العامة للقوات المسلحة الايرانية في حديث مع قناة العالم الإيرانية الاخبارية ، بأن بلاده مستعدة لمساعدة العراق في قتال داعش ، باستخدام الاساليب نفسها التي تستخدمها إيران ضد الجماعات المسلحة في سوريا. إن سرعة مساعدة إيران للعراق في القتال ضد داعش وأنها أول دولة استجابت لمطلب الحكومة العراقية للحصول على دعم اقليمي، قد دفعت الاجراءات تلك كل المسؤولين العراقيين إلى الاعتراف بتأثير الدور الإيراني في الحيلولة من دون تقدم تنظيم داعش وسقوط بغداد واحتلال العراق وأعربوا مراراً تقديرهم البالغ للجمهورية الايرانية، وكان من بين الدعم ارسال المئات من القيادات العسكرية الإيرانية إلى العراق (السيد، ١٩٩٧) تعد السعودية العراق ساحة من ساحات التنافس الإقليمي مع إيران، إذ تخشى السعودية من

اتساع النفوذ الإيراني داخل العراق وامتداده إلى داخل أراضيها، وخاصة في المنطقة الشرقية من السعودية، لذا يبدو وقف انتشار النفوذ الإيراني وإمكانية تصدير قيم النظام الثوري الإيراني إلى الداخل العراقي هو أحد الاهتمامات الرئيسة للسعودية في الملف العراقي، فقد ارتبطت السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق بالمصلحة التي حركت صانع القرار السياسي الخارجي باتجاه تحقيق بعض التعاون مع العراق، وعلى أساس تصرف السعودية هذا تجاه العراق وفي ضوء الآوضاع التي مر بها العراق كان لابد من أن يقدم صانع القرار السياسي الخارجي على استعمال آليات جديدة تتناسب مع التغيير الذي طرأ على الساحة السياسية العراقية، لأجل التعامل مع دول الخليج العربي وبالأخص جارته السعودية لأنها تعد المتنفس الذي يمكن الاستفادة منه في نواحي عدة(أمنيا، اقتصاديا, سياسيا)، فأهداف السياسة العراقية تجاه السعودية بدت واضحة فقد استندت على أسس جديدة ومتغيرات مهمة أهمها الايدولوجية الراغبة وأهم آليات التي استندت عليها الحكومات العراقية في لعب دور إقليمي والإمكانات المؤهلة لذلك التي توالت على السلطة بعد عام ٢٠٠٣ (النعيمي، ٢٠٠٩) إن الاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣ أحال النظام الإقليمي ركاماً، وخلق اندفاعة كبيرة من بعض القوى الإقليمية نحو إعادة رسم معادلات التوازن في المنطقة وعلى نحو جديد، وفيما اندفعت إيران بشكل كبير وسريع للتفاعل مع طبيعة اللحظة التاريخية، ورأت الحادث كونه فرصة سانحة لتخلق واقعاً جديداً، تعاملت القوى الإقليمية الأخرى بتردد وسلبية تجاه العراق، وأبقت الساحة مفتوحة أمام إيران على نحو كبير.وقفت السعودية ودول الخليج موقف المتردد تجاه العراق؛ محكومة بعقدة حرب الكويت. ولم تستطع تطوير تصور لطبيعة لحظة التحول التاريخي التي كانت تمر بها المنطقة. بل ظلت مدارك الساسة في السعودية والخليج محكومة بفرضية وجود عراق قوي يعني تهديداً وجودياً مباشراً.بيد أن السلوك السياسي الخارجي السعودي تجاه العراق بدأ بالتحول بعد ٢٠١٤، وتمكُّن سيطرة تنظيم داعش على أجزاء واسعة من العراق، بالإضافة إلى ظهور فواعل جدد على الساحة العراقية بدأت تؤشر على السيطرة الإيرانية الحاسمة في السياسة العراقية، كتشكيلات الحشد الشعبي وغيرها، وجاء التحول حينها متناغماً مع التحول في استراتيجية الولايات المتحدة آنذاك والتي بدأت بتمكين الحلفاء للقيام بالأدوار المطلوبة في المنطقة بدلاً من الفعل المباشر ولقد حكم السلوك السعودي تجاه العراق بعدان أساسيان، تمثَّل الأول في التحرك غير الرسمي لنسج علاقة عابرة للدولة مع الفواعل والقوى الممثِّلة للتقسيم الاثني الحاكم للحياة السياسية العراقية، والثاني الذي بدأ بمرحلة متأخرة من خلال إصلاح العلاقات الرسمية والانطلاق لدعم الحكومة الاتحادية في بغداد، لا سيما بعد انتصار العراق في حربه ضد الإرهاب وتحرير مدينة الموصل، المعقل الرئيسي لتنظيم داعش، والتي تكللت بالزيارة الكبيرة لرئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي. (هيام ، ٢٠١٩)انطلقت السعودية وفقاً للبعد الأول من خلال نسج علاقات مع الكرد في إقليم كوردستان العراق، وفتحت قنصلية أربيل، كما صعدت من نشاطاتها التجارية، وكانت الزيارة التي قام بها رئيس إقليم كوردستان إلى الرياض، وحفاوة الاستقبال الرسمي، دليلاً على عمق العلاقة بين الطرفين، ونتيجة لتصاعد العلاقات بين الطرفين أعلنت إيران قلقها الكبير من أن السعودية تسعى "لدور تخريبي" عبر تشكيل قاعدة نفوذ في شمال العراق تؤثر على إيران بشكل مباشر. السياسة الخارجية العراقية تجاه الكويت لم تتأثر بعد العام ٢٠٠٣ تأثيراً كبيرا ، فبعد القطيعة الطويلة بين البلدين والمشاكل العالقة فيما بينهم فيما يخص ملف التعويضات التي يقدمها العراق للكويت منذ الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ عن مشاكل ترسيم الحدود ، فضلا التي ما زالت ملفات معلقة بين البلدين تثير الشكوك حول إمكانية تحسين السياسة الخارجية العراقية تجاه الكويت، سرعان ما تغيرت الرؤية الكويتية للعراق بعد سقوط النظام السابق كونها اعتبرت وجود نظام صدام حسين تهديد مباشر لها، لذا فإن غياب هذا النظام يعد مكسبا استراتيجيا لها اعترفت دول الخليج وفي مقدمتها الكويت بمجلس الحكم الانتقالي الذي تشكل في العراق واعتبرته بمثابة السلطة السياسية والممثل الشرعي للقوى السياسية العراقية. (النعيمي، ٢٠٠٩) إلا أن البيئة العراقية خلال فترة الاحتلال الآمريكي من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١١ اتسمت بعدم الاستقرار على الآصعدة الآمنية والسياسية والاقتصادية كان من أن تجعل العراق أحد أهم مصادر التهديد لأمن واستقرار دولة الكويت (يوسف، ٢٠٠٩) فضلا عن المواقف والتصريحات لبعض المسؤولين العراقيين التي تطالب بإيجاد منفذ بحري للعراق على الخليج العربي مثل مطالبة نائب رئيس المؤتمر الوطني العراقي(مضر شوكت) في عام ٢٠٠٤, بأستئجار جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين الذي عدته الحكومة الكويتية بمثابة تهديد وتكرار لسياسات النظام السابق.

الفرع الثاني العراق في المعادلة الاقليمية الاردنية والسورية والتركية

أن استقرار الوضع الآمني والسياسي في العراق يهم الآردن كثيرا فبعد العام ٢٠٠٣ كان لا بد للأردن أن يدعم العراق لاسيمّا وأن مصلحة الآردن الوطنية والقومية تكمن في توحيد صفوف العراقيين ضد قوى التدخل الإقليمي في شؤون العراق وليس في زيادة عقدة الآزمة الطائفية

العراقية، وساهم بصورة فعّالة في ما بعد الاحتلال، إذ لم يدّخر الآردن جهدا في تدريب الشرطة والجيش العراقيين، وشارك بفعالية وقوة بالجهود الآمنية في "الحرب على الإرهاب"، ومتابعة تنظيم القاعدة في العراق وغيرها. (يوسف، ٢٠٠٩)

كما وتخشى المملكة الأردنية عدم الاستقرار وتصدير العنف إلى الشرق من حدوده. وربما يفسر ذلك ملاحظة الملك عبد الله في منتصف عام ٢٠٠٤ عندما قال إن العراق في مرحلة ما بعد صدام يمكن أن يلجأ إلى رجل قوي. قال الملك أود أن أقول إن صورة (زعيم للعراق في مرحلة ما بعد صدام) يمكن أن يكون شخصا من الداخل، شخصا قويا للغاية... شخصا له تاريخ عسكري وخبرة رجل شديد المراس).ومنذ انتخابات يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، لم يكرر الملك وجهة النظر هذه علنا، ولكن استفحال العنف في العراق دعم بالتأكيد هذا الرأي في صفوف الأردنيين إما في مايخص الدولة العربية السورية تكتسب العلاقات العراقية – السورية أهمية كبيرة لثقل البلدين الإستراتيجي، وتأثيرهما على مجريات الأحداث العربية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، ولكن المتتبع لهذه العلاقة يرى أن الغالب عليها الصراع وعدم الانسجام بين حكومات البلدين، إلا أن مجريات الأحداث الدولية ومتغيرات التوازن الدولي في الآونة الأخيرة فرضت على سوريا اتباع إستراتيجية جديدة لإخراجها من عزلتها الإقليمية مع سعيها الحثيث لاستغلال علاقاتها مع العراق في السير بهذا الاتجاه ولدى الدولة السورية العديد من الآليات والوسائل اللازمة لحماية مصالحها في العراق وهذه الآليات والوسائل يمكن أن تؤثر أيضا على مستقبل العملية السياسية فيها بعد الانسحاب الأمريكي (حقي، ٢٠٠٩) ان الموقف الذي تبنته الحكومة العراقية في بداية الامر حيال الاحداث في سوريا كان داعما للنظام السوري بشكل غير مباشر وقد يرجع ذلك الى خشيتها من ان تؤثر الأزمة السورية في حال تطورها تأثيرا مباشرا في تطورات الوضع السياسي الداخلي في العراق ويرى مراقبون ان الموقف العراقي ارتبط الى حد ما بالصراع السياسي بين ايران ودول عربية على رأسها المملكة العربية السعودية وإن إيران المؤيدة للنظام السوري بحكم المصالح المشتركة معه لها نفوذ وتأثير سياسي في العراق لذا فأن اتخاذ الحكومة العراقية مواقف مغايرة تجاه سوريا قد ينعكس سلبا على كثير من الملفات المشتركة بين العراق وإيران (حقي، ٢٠٠٩). أما مواقف سوريا من العراق منطلقاً من المحافظة على استقلال وسيادة سوريا ورفض كل انواع التدخلات الخارجية في شؤونها على العكس من الموقف السوري تجاه التغييرات السياسية الحاصلة في العراق بعد ٩ نيسان عام ٢٠٠٣م اذ يتضح لنا بأن هناك موقفين للحكومة السورية تجاه العراق ما بعد عام ٢٠٠٣م وهما:- (حقي، ٢٠٠٩)

الموقف الأول . هو موقف دبلوماسي تدعوا فيه الحكومة السورية الى وحدة وامن العراق وتعمل بموجبه على استقبال الوفود الامنية والسياسية العراقية لأغراض التحاور والتنسيق وتجري على اساسه تحركات عسكرية لضبط الحدود وتعمل على اقامة سدود ترابية في بعض المواقع لمنع التسلل والتهريب.

الموقف الثاني . هو موقف مخابراتي تقدم فيه اجهزتها الاستخبارية والامنية ، تسهيلات اقامة وتنقل لمجموعتي البعث المنحل بقيادة (عزة الدوري) و (يونس الأحمد) وتستقبل العديد من السياسيين العراقيين المتهمين بدعم ما يسمى بالمقاومة داخل العراق ، وترعى عقد مؤتمرات لبعض فصائل الحركات المسلحة. أما في مايخص العلاقات العراقية– التركية جملة محددات البعض منها دافعة نحو توثيق العلاقات، واغلب هذهِ الدوافع تنطلق من الحتمية التاريخية التي تفضي نحو تعزيز العلاقات الثنائية بحكم الجوار الجغرافي والحاجة الطبيعية والجيوبوليتيكية لكلا البلدين للآخر. (نعاس، ٢٠١٦) وبالتالي هذا يعد محدد مهم في تخطيط السياسة الخارجية العراقية إزاء تركيا، وأن تلك المسلمات في القرار السياسي الخارجي العراقي، لاسيمّا الجغرافية أثرت كثيرا بعد العام ٢٠٠٣ الذي خضع لتأثير مرحلتين الآولى منذ العام ٢٠٠٣ ولحين انسحاب القوات الآمريكية في العام ٢٠١١ وهنا كان أساس الموقف التركي نحو العراق يتمثل في بناء جسور التعاون بين تركيا والعراق، فقد عملت تركيا على تعزيز علاقاتها مع القادة العرب عبر محاولتها في دعم العملية السياسية في العراق باستضافتها القادة السنة في العام ٢٠٠٥ لتشجعيهم على الانخرط بالعملية السياسية، ورعت اجتماعات " بلدان الجوار" التي شملت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الآمن الدولي ومجموعة الدول الثمان الآمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والمفوضية الإوربية لمساعدة بغداد في إعادة بناء علاقاتها الإقليمية والدولية، لذا فمن البديهي أن يطول تأثير سياسة تركيا تجاه العراق بصورة خاصة والتي انعكست بشكل كبير على السياسة الخارجية العراقية بسبب امتلاكها وسائل عدة للتأثير ولعل إبرزها الاتي: (خضر ، ٢٠٠٤)

- قدرة تركيا على منع بعض التطورات التي قد تؤدي إلى تهديد وحدة العراق، إذ فرضت تركيا نفسها في الساحة العراقية بصورة كبيرة بعد الانسحاب الآمريكي من العراق.

- قد شهد الدور التركي في العراق تحولات كبيرة طالما أن الولايات المتحدة الآمريكية لا تريد أن تترك هذهِ المنطقة الإستراتيجية لإيران، ولغياب أمكانية قيام حكومة عراقية قوية موالية للأمريكان تستطيع أن ترعى مصالهم في المنطقة، فليس أمامهم غير تركيا حليف قوي ومضمون فجعلتها تؤدي دورا لعراق كقوة مكافئة لمواجهة إيران.
- فتح التطور الجاري في العراق الطريق أمام تعاون عربي – تركي لمواجهة النفوذ الإيراني في العراق، لاسيّما في ظل التركيبة الصراعية الحراك السياسي التي يعاني منها العراق، وبسبب عدم قدرة أي من الطرفين العربي، أو التركي على حسم المواجهة مع إيران بمفرده. (الربيعي، ٢٠١٠)

المطلب الثاني التحديات الاقليمية في العراق

تم وصف النظام السياسي ، بالحكم الإلهي الذي كان في اوربا (القرون الوسطى)، ونتيجة لتطور الامر بسبب الثورات الدينية، وصار النظام السياسي يوصف على انه مثل الاب بالنسبة للأبناء، ولذلك قيل بأنه نظام ابوي.

وقد تم استبدال هذا المصطلح بالعناوين الكبيرة مثل الديمقراطية والمدنية والمواطنة الا ان مضامينها لم تتغير، لكن الذي تغير هو الأسلوب فقط، في كون المضمون لازال مقبولا وهو يعني ان الدولة الناجحة ينبغي ان تتدخل في كل مجالات الحياة، وان تصل الى ابعد مواطن وتوفر له احتياجاته, ذلك هذا النظام لديه القدرة على ان يجعل الدولة متغلغلة بشكل إيجابي الى ابعد نقطة من حياة المواطن، كما كان النظام مستقرا، والعكس صحيح أيضا (الجمعه، ٢٠١٢)

الفرع الأول الاسباب التي تؤدي الى تدخل الدول في الشؤون الداخلية في العراق

اولا: غياب المشاركة السياسية الفعلية والحديثة.إن صراع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط ليس على ما يبدو وليداً لهذه اللحظة؛ إنما هو صراع له جذور وثوابت تاريخية حيث تسعى تلك الدول إلى تحقيق مصالحها وفرض إرادتها على ما عداها من الدول الشرق أوسطية المنافسة لها، ولاسيما عقب ثورات "الربيع العربي، وبروز نسق إقليمي متعدد القوى الشرق أوسطية إلا إنه يبقى قيد التشكيل، ومن ثم فهذه المرحلة تعُتبر انتقالية لتشُكل نسق إقليمي جديد من حيث شكل وطبيعة التفاعلات والتحالفات وموازين القوى النسبية بين مختلف القوى الشرق أوسطية، والتي منها قوى فاعلة غير عربية كإيران، وإسرائيل، وتركيا، إلى جانب ذلك هناك قوى عربية فاعلة مثل المملكة العربية السعودية ومصر. (عبدالله ، ٢٠١٦)

ثانيا : جوانب تمحور الصراع داخل الإقليم تحافظ الدول على حدودها وتماسكها الوطني. والحفاظ على الهوية الوطنية التي تلتف حولها الشعوب سواء كانت أيديولوجية أو دينية أو عرقية. كما يعزز إطار التحالفات الجديدة وتكوين محاور إقليمية وأخرى مضادة

.والعوامل المُحفزة للصراع في المنطقة قبل ثورات "الربيع العربي" وبعده على السواء وايضا وجود شكل وماهية الدولة الفاعلة والقادرة على الهيمنة داخل النسق الإقليمي، و الهيمنة وفرض الإرادة في المنطقة الشرق أوسطية في ظل وجود مجموعة من القوى المتقاربة فى القوة والموازين النسبية فيما بينها. (أبو شعيشع، ٢٠١٨) وفي ظل تلك الظروف المواتية للصرعات التي تحدث في المنطقة نجد ان الاحتجاجات "الربيع العربي" في المنطقة قد أتاحت لإيران الفرصة لتوسيع نفوذها في المنطقة ايضا، وهوما برز في خطابات المرشد الإيراني "على خامنئي" أثناء اندلاع الاحتجاجات العربية، والتي كانت تحث على الثورة على الأنظمة الحاكمة الفاسدة، والتشجيع على قيام نظم حكم إسلامية تتفق مع مرجعية الجمهورية الإسلامية الإيرانية. إن منطقة الشرق الأوسط منذ سقوط النظام العراقي السابق واندلاع ثورات الربيع العربي، هذين الحدثين الهامين للغاية قد أثرا بشكل كبير على شكل وماهية المنطقة، لاسيما أدت تلك الاحداث والتطورات الى بروز قوى وفاعلين اخرين. (أبو شعيشع، ٢٠١٨) ادت أيضا ظاهرة انتشار التنظيمات الإرهابية في المنطقة الى تفشي الفوضى والحروب والصراعات والتحالفات بين القوى الإقليمية الكبرى وتدخلات عسكرية سواء إقليمية أو دولية، تحت حجة فرض الأمن والسلم الدوليين ومحاربة الارهاب، وحقيقة الأمر أن تلك التطورات والمنافسة الإقليمية تشكل داعماً أساسياً للقوى الإقليمية وصراع السيطرة والهيمنة القوى الدولية ومخططاتها تجاه منطقة الشرق الأوسط اتي تستهدف إلى إعادة تشكيل الخريطة في منطقة الشرق الاوسط من خلال تقسيم وتفتيات الدول وإدخال أنظمة جديد مثل الديمقراطية ، ووفقا لمشروع (برنارد لويس) ١٩٧٩ المنظر الأصلي لسياسة الفوضى الخلاقة (السعدون، ٢٠١٣) ولذلك برزت لدينا المشكلة العراقية، بين مختلف القوى الإقليمية، حيث تسعى كلاً منها للظفر بمزيد من التحركات، ومد النفوذ على رقع الشطرنج العراقية، أيضاً عندما نذكر العراق لا يمكن إغفال كمية الفصائل الاثنية والعرقية التي توجد بها مثل الأكراد الذين يقطنون إقليم كردستان بالعراق، فإيران ترفض تماماً فكرة استقلال إقليم كردستان العراق، لأن في ذلك تهديد أساسي لنفوذها الممتد في سوريا. (الجمعه، ٢٠١٢)وهناك أيضا اسرائيل التي تهدف إلى نشر الفوضى، وتسعير النزعة المذهبية والقومية في المنطقة عموماً وخصوصا في العراق، فتعمل على تشجيع النزعات الانفصالية القومية والدينية

حتى تتمكن من إعلان يهودية الدولة وحل القضية الفلسطينية على حساب الدول التي ستنشأ، والتي ستكون مشغولة في الصراعات البينية التي ستنشأ بينها، مما يسمح بان تتمكن إسرائيل بالتحول إلى ضابط إيقاع صراعات المنطقة بما يحقق مصالحها الخاصة في السيطرة على مقدرات المنطقة وثرواتها، وتستطيع اسرائيل إتمام مشروع "تيودور هرتزل" الذي يهدف إلى تحقيق السيطرة على المناطق الزراعية الخصبة في جنوب سورية والجزر العراقية والسورية، ولذلك فهي تؤيد إنفصال كردستان العراق. أيضاً هناك مفاوضات قائمة بالفعل بين تركيا وإقليم كردستان العراق تتسق مع بعضها البعض نوعاً ما، فتركيا تسعى إلى دعم أكراد العراق للتخلص من شيعية الدولة وسيطرة الإيرانيين بالداخل العراقي، وبالتالي تحلم بالهيمنة واستعادة أمجادها العثمانية السابقة من خلال سيطرتها على الهلال الخصيب، ومن ثم فهي تتخذ من تحالفها مع إقليم كردستان العراق ملاذاً في تحقيق سيطرتها وهيمنتها. (ريدار، ٢٠٠٨)كما ان تركيا لديها مصالح أيضا في انفصال إقليم كردستان لانها تلعب أدواراً متناقضة في العراق، مما ساهم في تعقيد المشهد الإقليمي وأربك عدة أطراف في تواصلها مع الطرف التركي، خاصة بعد تعبيرها عن مستجدات موقفها في ما يخص الأزمة السورية، خاصةً وأن تركيا منذ إندلاع الأزمة السورية، تسعى من خلال إستغلال الجماعات الإرهابية مثل (جبهة النصرة، تنظيم داعش) تستخدم تلك الجماعات الإرهابية كأداة لإسقاط النظام السوري، فجعلت من أراضيها مأوى وممراً لهذه الجماعات، حتى أن الاستخبارات التركية تورطت في دعمها لتلك الجماعات من خلال التغاضي عن عبور المقاتلين من مختلف مناطق العالم للأراضي التركية أثناء رحلتهم إلى سوريا، كما ساعدت تركيا لتوظيف تلك الجماعات من أجل محاربة أكراد سوريا، كل هذه الحسابات التركية وضعت أنقرة في دائرة الاحتكاك مع روسيا وأميركا في وقت عادت فيه أجواء الحرب الباردة بين القطبين الدوليين، واحتدمت المنافسة بينهما، ففي موضوع الأكراد هناك شد وجذب بين تركيا وحليفها الأميركي. (ريدار، ٢٠٠٨) وتتحرك أنقرة لسعيها في فرض نفوذها في المنطقة بمنع تعزيز الأكراد لقوتهم ونفوذهم في المنطقة وخصوصًا في المناطق المتاخمة لحدودها، فإن واشنطن تعتبرهم حليفًا أساسيًا في استراتيجيتها لمحاربة " داعش" وتمدهم بالسلاح والتدريب، ويتبين ذلك الأمر في ان تركيا كانت تهاجم مواقع الاكراد بدلا من مهاجة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش". (أبو شعيشع، ٢٠١٨)

الفرع الثاني التدخل التركي والايراني في العراق

شهدت العلاقات العراقية التركية ، بعد دخول القوات العراقية للكويت في(٢) آب ١٩٩٠ ، تدهورا متسارعا عندما ادانت الحكومة التركية هذه الحرب ، من خلال بيان صادر عن الخارجية التركية في اليوم نفسه، وطالبت بغداد بانسحاب القوات العراقية، فورا، من الكويت، وعودة الشرعية إليها وكانت تركيا قد أعلنت في البدء عدم الموافقة على السماح للقوات الأمريكية باستخدام قاعدتها العسكرية في تركيا، (قاعدة أنجرليك)، القريبة من الحدود التركية العراقية مؤكدة أن القاعدة لا تستخدم إلا في خدمة أهداف حلف شمال الأطلسي، وهو ما لا تندرج مواجهة العراق في إطاره. (الربيعي، ٢٠١٠) ويبدو أن تركيا لم تقدم على اتخاذ أي إجراء متسرع ضد العراق، انتظارا لحصول متغيرات كان من بينها انسحاب العراق من الكويت ، وقد عمدت إلى ا استقبال وفد عراقي برئاسة طه ياسين رمضان والتباحث معه في الموقف التركي من الأزمة، في محاولة عراقية لتحييد موقف تركيا، واقناعها بعدم اغلاق خط الأنابيب النفطية . وبالمقابل كانت تركيا تحث الخطى المعرفة حجم التعويضات من المجتمع الدولي، بصفة عامة، والولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية، بصفة خاصة، عن الخسائر الاقتصادية، التي ستتعرض لها. وجراء عدم استجابة العراق للقرار (٦٦٠) الصادر في (٢) آب من مجلس الأمن الدولي استنادا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، صدر القرار (٦٦١) في (٦) آب الذي يلزم كافة الدول بمقاطعة العراق اقتصاديا.ومع بدء تدفق القوات الأمريكية إلى المنطقة، بدأت واشنطن تكثيف المفاوضات مع أنقرة، للمشاركة في إحكام الحصار على العراق ، وهي المفاوضات التي جرت أثناء زيارة جيمس بيكر إلى أنقرة، في (٧) آب (١٩٩٠)، التي أسفرت عن حصول تركيا على العديد من المكاسب، ثمنا لتبني الموقف الذي رغبت به الولايات المتحدة الأمريكية (دلي ، ١٩٩٩). ومن أهم تلك المكاسب :

١-تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتعويض تركيا عن عوائد مرور النفط العراقي عبر أراضيها، بل التعهد بتقديم تعويضات تفوق تلك العوائد، فضلا عن تعويضها عن وقف التبادل التجاري الضخم مع العراق.

٢- رفع القيود العسكرية، المفروضة على تسليح تركيا، منذ غزوها جزيرة قبرص، عام ١٩٧٣ فضلا عن منحها مساعدات عسكرية إضافية، زيادة على المخصص لها.وما إن حصلت تركيا على هذه المكاسب، حتى قررت في ٧ آب ١٩٩٠، الالتزام بالقرارين الدوليين ضد العراق. وسمحت للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قاعدة أنجرليك العسكرية، بل بادرت تركيا إلى زيادة حجم قواتها، المتمركزة على الحدود مع العراق، من ٦٠ ألف إلى ١٠٠ ألف جندي. وفي ٩ أب، صرحت قيادة القوات الجوية التركية، بأن تركيا، وضعت قواتها الجوية في حالة

تأهب، وألغت جميع الإجازات لطياريها، لمواجهة أي توتر في الخليج، وفي ١٤ أب ١٩٩٠، استصدرت قرار من البرلمان، يخول الحكومة التركية اتخاذ الإجراءات الملائمة، تحسبا لاحتمال اندلاع الحرب. وما لبثت تركيا أن أصبحت طرفا أساسيا في مواجهة العراق. (جلود، ٢٠٠٩)

وعلى مدى ثلاثة واربعين يوما من ايام القصف الجوي لقوات التحالف على العراق منذ فجر ١٧ كانون الثاني ١٩٩١ كانت الطائرات تنطلق من القواعد التركية بمعدل غارة جوية كل خمس دقائق، وبعد وقف القتال وقيام الجيش العراقي باستعادة السيطرة على المنطقة الشمالية في نسيان ١٩٩١ نزحت اعداد كبيرة من المواطنين الأكراد والتركمان قدرت بخسمائة الف مواطن الى داخل الأراضي التركية، الأمر الذي دفع تركيا الى انشاء المناطق الآمنة لاستيعاب ذلك النزوح ، والتي تعززت بالقرار الدولي ٨٨ في الخامس من نيسان ١٩٩١ . واستمرت طلعات المراقبة الجوية انطلاقا من القواعد الجوية التركية لتطبيق حظر الطيران العراقي شمال خط عرض ٣٦٠ وجنوب خط عرض ٣٢و٣٣ فيما بعد، في أجواء العراق قد فرضت من قبل الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا بعد حرب الخليج في عام ١٩٩١، في جهد وصف بأنه جهد إنساني لحماية كل من الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب. ولم تحظ منطقتا حظر الطيران على تفويض من الأمم المتحدة وهي ليست مجازة تحديدا من قبل قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي، وكان العراق يرى أنهما تشكلان إنتهاكا لسيادته، فضلا عن التواجد العسكري التركي في المنطقة الشمالية العراقية الذي بات يشكل واقعا يوميا لتنفيذ مشاريع وخطط لتعقب حزب العمال الكردستاني التركيp.k.k (السعدون، ٢٠١٣) **وشكل ضعف العراق واضطراب وحدته إثر حرب الخليج الثانية الفرصة المناسبة لبدء بعض الأوساط التركية بالحديث عن مصالح حيوية لتركيا في شمال العراق. وعلى الرغم من نفي أنقرة الرسمي وجود أطماع تركية في هذه المنطقة إلا أن جملة من المواقف التي تبنتها أنقرة والتصريحات الغامضة للمسؤولين الأتراك بشأنها تؤكد غير ذلك، ففي ٦ تموز ١٩٩٦ كشفت صحيفة (حريت) التركية عن خطة كان أعدها توركوت أوزال لتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات: عربية وكردية وتركمانية، وحسب هذه الخطة يمكن تأسيس فيدرالية او كونفدرالية تركية مع الكيانيين الكردي والتركماني أي ضم منطقة الموصل وكركوك الغنية بالنفط، كما أن الحزب القومي التركي المتطرف يتمحور أحد مطالبه حول ضم شمال العراق إلى تركيا بوصفه جزء من تركيا اقتطع منها تحت الضغط البريطاني، لذا يؤكد ضرورة استعادته. وقد طالب سليمان ديميريل صراحة في٣/٥ /١٩٩٥ بإعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق، و (استرداد) إقليم الموصل. ولوحظ بعد حرب الخليج الثانية اتساع حدة نطاق العمليات العسكرية التركية في شمال العراق ومنها عملية الفولاذ عام ١٩٩٧ في الفترة من ١٤/٥ و لغاية ١٩٩٧/٩/٢١ حيث وصلت القوات التركية في يومها العاشر إلى مشارف الموصل. فضلا عن أن هذه العمليات وما تبعها من عمليات كعملية "الفجر" في أيلول عام ١٩٩٧ كانت مقدمة الإعلان المنطقة الأمنية التركية في شمال العراق في٢٢/١٠/ ١٩٩٧ على امتداد الحدود العراقية التركية ولعل هذا السلوك دفع بالكثيرين إلى التساؤل هل آن رمال حرب الخليج الثانية وترنح العراق دفعا تركيا نحو الانزلاق الى مهاوي الاطماع بشمال العراق، تلك المطالب التي لم تظهر منذ عام ١٩٧٦ عندما خسرتها تركيا أمام المحكمة الدائمة للعدل الدولي أيام عصبة الأمم.** (دلي ، ١٩٩٩) وعندما بدأت تظهر مؤشرات لتفكك الحصار وفشل العقوبات الاقتصادية في تحقيق أهدافها السياسية، لجات الادارة الامريكية لاستثمار احداث الحادي عشر من ايلول عم ٢٠٠١ لتصعد من حملتها المعادية ضد العراق ، ومطالبتة بعودة المفتشين الدولين الذين غادروا العراق في منتصف كانون الأول من عام ١٩٩٨ عشية بدء الغارات الجوية الأمريكية البريطانية على بغداد، والتي لم يسمح لهم بالعودة بعد ذلك التاريخ .

وكانت تركيا قد ادركت ذلك التحول في كفتي الصراع وجاء تعيين السفير محمد اكات في مطلع عام ٢٠٠١ ، ليرفع من مستوى التمثيل الدبلومسي التركي في بغداد . الا ان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية ريتشارد باوتشر هاجم هذه المبادرة وقال: "نعتقد أن إرسال دبلوماسيين بهذا المستوى إلى بغداد ليس فكرة جيدة "ونأسف لأن تكون الحكومة التركية اتخذت هذا القرار. (جلود، ٢٠٠٩)

وأخذت الإدارة الأمريكية تتعامل مع الأزمة العراقية وقضية الحصار بطرق يكتنفها التضليل والغموض وتلاعب في الألفاظ، يقف وراءها اختلاف وجهات النظر بين المتطرفين والمعتدلين في الادارة الامريكية. فقد اعتبر جورج بوش ان الحرب على الارهاب في افغانستان التي بدأت في السابع من تشرين الاول ٢٠٠١، في أعقاب الهجمات على واشنطن ونيويوك ، ستشمل دولا أخرى ، رشح المراقبون أن يكون العراق من ضمنها، ففي الوقت الذي نفي كولن باول في مؤتمر صحفي في واشنطن الأنباء التي تشير أن الولايات المتحدة تهييء لضرب العراق. اكد ديك تشني الذي اجري مباحثات مع بوليت اجاويد في انقرة على مسألة الوقت حين قال: أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تشن حربا على العراق في" المستقبل القريب" (سلطان : مقاتل من الصحراء. ١٩٩٥) وكانت الحملة الأمريكية ضد حكومة بغداد ، قد دخلت منعطفا جديدا بعد ان توصل الحزبان الديمقراطي والجمهوري في مجلس النواب الأمريكي إلى اتفاق مع البيت الأبيض بشأن قرار يسمح باستخدام القوة

العسكرية ضد العراق إذا استدعت الضرورة ذلك وبالشكل الملائم للحفاظ على الأمن القومي الأمريكي ولتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ويدعو القرار الرئيس الأمريكي إلى إبلاغ الكونجرس "قبل أو عقب توجيه ضربة للعراق مباشرة " بأن الوسائل السلمية والدبلوماسية لحل الأزمة مع العراق قد باءت بالفشل. وكانت تركيا تعيش هاجس قيام الحزبين الكرديين في شمال العراق الاعلان عن قيام دولة كردية بمجرد بدء العمليات العسكرية الامريكية ضد بغداد ، و تضاعف ذلك القلق بمطالبة مسعود البرزاني ضم كركوك ووصفه المدينة بأنها قلب كردستان ، وان تركيا لاتملك حق التدخل في شؤونهم . ورد أجاويد على ذلك أن بلاده لن تتحمل قيام دولة كردية في شمال العراق وقال انه إذا تطورت الأوضاع نحو الأسوأ، فإنه سيتعين على تركيا اتخاذ اجراءات مناسبة، وأبرز أجاويد هذا المسار بقوله إن تركيا ألقت بثقلها حتى اليوم على الجانب الأمني فقط من القضية، غير أن من الضروري تناول القضية من الزاوية السياسية أيضا". وتسأل اجاويد هل تناسي القادة الأكراد أن أنقرة قد لعبت الدور الأهم في ترسيخ الأمن والاستقرار شمالي العراق بفتحها قاعدة إنجيرليك لقوة المطرقة ومن ثم لقوة المراقبة الجوية الدولية لحماية المنطقة من الجيش العراقي . وبهذا تحاول تركيا أن تقدم نفسها الحامية للأكراد في العراق وان الاستقرار النسبي الذي حظيت به كردستان العراق ما كان ممكنا لو ان الحكومة المركزية العراقية هي التي كانت تسيطر على المناطق الكردية في الشمال . اصدر الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بيانا مشتركا قالا فيه: أنهما يرفضان بشكل كامل أي اتهامات مغرضة بأنهما يعملان على إقامة دولة كردية مستقلة. ويقول البيان إن الحزبين يتفهمان مشاعر القلق التي تعتري الدول المجاورة وخاصة تركيا وقال البيان: "إن من واجبنا أن نحمي الحدود وأمنها واستقرار المنطقة وإننا ندافع عن حل ديمقراطي وفيدرالي للقضية الكردية وندعم الوحدة الوطنية في العراق ، وقال هوشيار زيباري مدير العلاقات الخارجية في الحزب الكردستاني الديمقراطي: "في السنوات العشر الماضية عملنا بكل ما في وسعنا التأمين الأمن الحدود مع تركيا لان تركيا جارة مهمة لنا." وأكراد العراق حريصون على الحفاظ على أمن الحدود التركية (دلي ، ١٩٩٩) ويسمح المقترح للقوات التركية بالتوغل في الاراضي العراقية ويعتقد أن عشرات الالاف من الجنود الاتراك قد يضطلعون بدور عسكري، بموافقة أمريكية، الضبط الأمن في المناطق الكردية الشمالية. وفي الوقت نفسه يرفض القادة الأميركيون دخول قوات تركية الى المناطق الكردية العراقية حيث ينتظر أن يقاوم الاكراد اية قوات تركية غازية ورفض برلمان الأكراد في شمال العراق هذه المشاركة، وابلغ الولايات المتحدة الأمريكية بعدم السماح للقوات التركية بدخول المنطقة الكردية في حالة نشوب حرب ضد العراق. (دلي ، ١٩٩٩)

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

اولا : النتائج

١- لقد لعب نفط العراق، أهمية كبرى في قلب معادلات توازن القوى في المنطقة مما جعل المنطقة عرضة لاستمرار تدخل القوى الكبرى.

٢- أن الصراع بين دول الشرق الاوسط له جذور وثوابت تاريخية حيث تسعى تلك الدول إلى تحقيق مصالحها وفرض إرادتها على ما عداها من الدول الشرق أوسطية المنافسة لها، ولاسيما عقب ثورات "الربيع العربي".

٣- ان أهداف السياسة العراقية تجاه السعودية استندت على أسس جديدة ومتغيرات مهمة أهمها الايدولوجية الراغبة وأهم آليات التي استندت عليها الحكومات العراقية في لعب دور إقليمي والإمكانات المؤهلة لذلك التي توالت على السلطة بعد عام ٢٠٠٣.

٤-تساهم الدولية الاقليمية في تعزيز الانقسامات في السياسة العراقية وذلك من خلال التدخل في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية من اجل زعزعة امن العراق وتحقيق مصالحها الشخصية.

٥-على الصعيد الاقليمي، فأن للبلدان الكبرى غايات في زعزعة وتعزيز انقسامات النظام السياسي وتكمن في السيطرة على الثروة النفطية.

ثانيا : التوصيات

١- ضرورة العودة إلى نظام الثنائية القطبية، أو تعدد الأقطاب، بعدما فشل نظام أحادي القطبية في تحقيق الأمن والسلم الدوليين. فمسألة انفراد الولايات المتحدة على مسرح الأحداث الدولية والعالمية دون منافس حقيقي لها حيث كان لذلك التأثير الواضح في تحكم السياسة الأمريكية بمجريات الأمور ومراكز القوى في منطقة الشرق الأوسط والذي أثر بدوره في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

٢- إن الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط، من المتوقع أن يغير من طبيعة توازنات القوى الإقليمية السائدة في المنطقة، لذلك لا بد من استغلال ذلك في حماية المنطقة، من الأطماع الغربية وتبديد أحلامها فيها (بناء تحالفات على أسس دينية).

٣- العمل على إيجاد توازن قوى حقيقي، ما بين القوى الصاعدة، عقب احتلال العراق ، مثل تركيا وإيران، وذلك بعد أن اتضحت الصورة الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية، وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط. بحيث تشكل هذه القوى الصاعدة توازن قوي حقيقي مقابل القوى الإقليمية والدولية الأخرى.

المصادر

١. أبو شعيشع, م. ر .(2018) .ملفات معقدة: مستقبل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط، ، مارس٢٠١٨،ص٢٣ .*المركز العربي للبحوث والدراسات*.328 ,

٢. دلي , خ. ح .(1999) .*تركيا وقضايا السياسة الخارجية (دراسة) ١٩٩٩، ص ٤١* .سوريا: منشورات اتحاد كتاب العرب.

٣. الجمعه, ع .(2012) .التحدي الإقليمي، شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين في الشارقة . *مجلة الشارقة*.231 ,

٤. الربيعي, ك. ع .(2010) .*سياسة العراق الخارجية بين القيود والفوضى* .جامعة ميسان: مركز الدراسات الدولية.

٥. السعدون, و. ب .(2013) .مستقبل العلاقات العراقية- التركية في ظل تحديات الامن الإقليمي، مجلة دراسات إقليمية، مجلد١٠، العدد٣١، جامعة الموصل، ٢٠١٣، ص٢٩٩ .*مركز الدراسات الإقليمية*.299 ,(12)*9* ,

٦. السيد, م .(1997) .*تحليل السياسة الخارجية, القاهرة, م* .مصر: مكتبة النهضة المصرية.

٧. النعيمي, ا .(2009) .*السياسة الخارجية* .عمان: دار زهران.

٨. جلود, م .(2009) .*العلاقات الخليجية التركية ١٩٧٣-١٩٩٠* ، .العراق: مركز الدراسات الاقليمية جامعة الموصل.

٩. حقي, س .(2009) .*مبادئ العلاقات الدولية* .عمان: دار وائل للنشر.

١٠. خضر , ع. ع .(2004) .*رؤية مستقبلية العلاقات العراقية العربية، احتلال العراق, الاهداف, النتائج المستقبل* .بيروت: مركز دراسات

١١. ريدار, ف .(2008) .الهوية الطائفية والصراع الإقليمي في العراق: وجهة نظر تاريخية، ، المستقبل العربي، ، مجلد ٣٠، العدد٣٤٧، يناير٢٠٠٨، ص٤٤ .*مركز دراسات الوحدة العربية*.44 ,(28)*30* ,

١٢. عبدالله , ع .(2016) .، مستقبل التوازن والصراع في الشرق الأوسط، ، .*مركز الدراسات الاستراتيجي*.80 ,

١٣. نعاس, ص .(2016) .*القيود الضاغطة على السياسة الخارجية العراقية لمرحمة ما بعد – انتخابات ٢٠١٠* .العراق: بلا.

١٤. يوسف, ع. ف .(2009) .*السياسة الخارجية للعراق، بحث دور الجغرافيا السياسية للعراق والعلاقة مع الجيران* .عمان: بلا دار نشر.

1 .Abu Shaisha, M. R. (2018). Complex Files: The Future of the Regional Conflict in the Middle East, March 2018, p. 23. Arab Center for Research and Studies, 328.

2 .Deli, K.H. H. (1999). Turkey and foreign policy issues (study) 1999, p. 41. Syria: Arab Writers Union

3 .Al-Jumaa, A. (2012). Regional challenge, social affairs, Sharjah Socialists Association. Sharjah Maga

4 .Al-Rubaie, K. A. (2010). Iraq's foreign policy between restrictions and chaos. University of Maysan: Center for International Studies.

5 .Al-Saadoun, and. B. (2013). The future of Iraqi-Turkish relations in light of regional security challenges, Journal of Regional Studies, Volume 10, Issue 31, University of Mosul, 2013, p. 299. Center for Regional

6 .Al-Sayed, M. (1997). Foreign Policy Analysis, Cairo, M. Egypt: Egyptian Nahda Library.

7 .Al-Naimi, A. (2009). Foreign Policy. Amman: Dar Zahran.

8 .Jalloud, M. (2009). Gulf-Turkish relations 1973-1990. Iraq: Center for Regional Studies, University of

9 .Haqqi, S. (2009). Principles of international relations. Amman: Wael Publishing House.

10 .Khader, A. A. (2004). A future vision for Iraqi-Arab relations, the occupation of Iraq, goals, future results. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

11 .Reidar, F. (2008). Sectarian identity and regional conflict in Iraq: a historical perspective, Arab Future, Volume 30, Issue 347, January 2008, p. 44. Center for Arab Unity Studies, 30(28), 44.

12 .Abdullah, A. (2016). The future of balance and conflict in the Middle East. Center for Strategic Studies,

13 .Naas, p. (2016). The pressing restrictions on Iraqi foreign policy until the end of the 2010 elections. Iraq: None.

14 .Youssef, A. F. (2009). Iraq's foreign policy, examining the role of Iraq's geopolitics and the relationship with its neighbors. Amman: No publishing house.